الأمم المتحدة

DP/FPA/2000/14

Distr.: General
10 August 2000
Arabic
Original: English

# المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

**الدورة العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠**

٢٥-٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، نيويورك

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

**صندوق الأمم المتحدة للسكان**

## صندوق الأمم المتحدة للسكان

## استعراض نظام تخصيص موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان للبرامج القطرية

### المحتويات


| | الفقرات | الصفحة |
|---|---|---|
| أولا - مقدمة | ١-٧ | ٢ |
| ثانيا - اتجاهات النفقات حسب المجموعة القطرية، ١٩٩٦-١٩٩٩ | ٨-١٣ | ٤ |
| ثالثا - استعراض أداء البلدان في تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية | ١٤-١٩ | ٦ |
| رابعا - نهج مستكمل لتوزيع الموارد على البرامج القطرية | ٢٠-٣٤ | ٨ |
| خامسا - الموارد | ٣٥-٣٦ | ١٤ |
| سادسا - العناصر اللازمة لاتخاذ قرار | ٣٧ | ١٥ |
| مرفق - المؤشرات والموارد للمنهجية المستكملة لتخصيص الموارد (٢٠٠١-٢٠٠٥) | | ١٩ |


200900 180900 00-60575 (A)
*0060575*

## أولا – مقدمة

١ – أُعد هذا التقرير استجابة للفقرة ٩ من مقرر المجلس التنفيذي ١٥/٩٦، التي يطلب فيها المجلس إلى المديرة التنفيذية أن تضطلع، ابتداء من سنة ٢٠٠٠، بإجراء استعراض كل خمس سنوات لنظام تخصيص الموارد المعتمد في المقرر ١٥/٩٦ والوارد وصفه في الوثيقة DP/FPA/1996/15، ''نهج منقح لتوزيع موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان على البرامج القطرية''. ويشمل هذا الاستعراض تقييما للمؤشرات المستخدمة في تحديد الحصص النسبية من الموارد المخصصة للبلدان المستفيدة من برامج صندوق الأمم المتحدة للسكان وطابع المساعدات المقدمة لهذه البلدان.

٢ – ويبدأ التقرير باستعراض خبرة السنوات الأربع الماضية ويدرس التقدم المحرز في تنفيذ النظام الحالي لتخصيص الموارد منذ بدايته في عام ١٩٩٦. وقد أظهرت الخبرة الإجمالية أن نظام تخصيص الموارد الذي اعتُمد في المقرر ١٥/٩٦ قد أدى إلى زيادة ملحوظة في النصيب الإجمالي من الموارد الموجهة إلى البلدان التي في أمس الحاجة إلى الدعم. وبصفة عامة، أصبح الوصول إلى نسبة التخصيص المستهدفة الموضوعة من قبل المجلس التنفيذي في القرار ١٥/٩٦ في متناول النظام. ويقترح التقرير أيضا استكمالا لمنهجية تخصيص موارد الصندوق إدراج النقط المرجعية المؤقتة الجديدة التي تشكل جزءا من ''الإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية'' (قرار الجمعية العامة دإ-٢/٢١) التي اتفق عليها في الدورة الاستثنائية الحادية والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة في تموز/يوليه ١٩٩٩، وهي ذروة عملية متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥. ويوصي هذا التقرير باستمرار الإطار الأساسي والمبادئ العامة التي توجه نظام تخصيص الموارد المتفق عليه سنة ١٩٩٦ مع إضافة النقط المرجعية لمؤتمر السكان والتنمية + ٥.

٣ – ويستعين صندوق الأمم المتحدة للسكان منذ عام ١٩٧٧ بنظام لتركيز الموارد على البلدان التي في أمس الحاجة إلى مساعدة الصندوق. وقد حل أحدث نظام أقره المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٦ محل النظام السابق لتخصيص الموارد، الموضوع عام ١٩٧٧، الذي استخدم معايير ومستويات دنيا اقتصادية – اجتماعية وديمغرافية متنوعة في تحديد البلدان ذات الأولوية في التمتع بمساعدات الصندوق. وتواصلت المناقشات بعد عام ١٩٧٧ بشأن طرق تحسين النظام المذكور. وقدمت المديرة التنفيذية في أعقاب المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في عام ١٩٩٤، مقترحات إلى المجلس التنفيذي فيما يتعلق بنظام جديد للتخصيص تتمثل فيه أهداف المؤتمر النوعية والكمية، ولا سيما في مجالات الحد من الوفيات، وتوفير التعليم، والتمتع بخدمات الصحة الإنجابية، بما فيها تنظيم الأسرة. واعتمد المجلس في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٦، في القرار ١٥/٩٦، النهج المنقح لتخصيص موارد الصندوق للبرامج القطرية على النحو المبين في الوثيقة DP/FPA/1996/15.

٤ – وأنشئت بموجب المقرر ١٥/٩٦ ثلاث فئات رئيسية من البلدان المستفيدة من البرنامج. فصنفت البلدان التي في أمس الحاجة إلى المساعدة الخارجية ضمن الفئة ألف.

ويخصص لهذه المجموعة نسبة تتراوح بين ٦٧ و ٦٩ في المائة تقريبا من الموارد البرنامجية للصندوق (انظر الجدول ١ في الصفحة ٤). وتحقق بلدان المجموعة ألف مستويات تتراوح بين صفر و ٣ من المؤشرات المختارة (انظر الفقرة ١٦). وأدرج في هذه المجموعة جميع البلدان المصنفة ''أقل البلدان نموا'' وقت اتخاذ المقرر. وينعكس في هذا التصنيف مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٥/٥١ الذي يطلب من صناديق وبرامج الأمم المتحدة أن تواصل إيلاء أولوية عليا في مخصصات ميزانياتها لأقل البلدان نموا، والبلدان المنخفضة الدخل وأفريقيا.

٥ - وتشمل المجموعة باء البلدان التي أحرزت تقدما ملحوظا في تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (أي حققت المستويات الدنيا التي تتراوح بين ٤-٦ بالنسبة للمؤشرات المستهدفة) أو التي يزيد فيها نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي عن ٧٥٠ دولارا. ويخصص لبلدان المجموعة باء ما تتراوح نسبته بين ٢٢-٢٤ في المائة من موارد الصندوق على وجه التقريب. وتضم المجموعة جيم البلدان النامية التي أظهرت تقدما كبيرا باستيفائها المستويات الدنيا لجميع المؤشرات السبعة لتحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ويخصص لبلدان المجموعة جيم زهاء ٥-٧ في المائة من الموارد البرنامجية. وتركز المساعدة المقدمة لبلدان المجموعة جيم على نحو يضمن ألا تتعرض المكاسب التي تحققت بالفعل للضرر بفعل أوضاع اقتصادية معاكسة و/أو حالات أخرى. وستركز المساعدة المقدمة دعما للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على بلدان المجموعة جيم، ولكن دون الاقتصار عليها. فبينما تتطلب بلدان المجموعة ألف مساعدات تقنية عريضة القاعدة ومساعدات مالية لتمكينها من تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، تحتاج بلدان المجموعتين باء وجيم إلى أن تتركز مساعداتها بشكل أكبر على مسائل مواضيعية و/أو مناطق جغرافية محددة.

٦ - وأنشأ المقرر ١٥/٩٦ فئتين إضافيتين علاوة على المجموعات الثلاث المذكورة أعلاه. وتشمل المجموعة راء البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والتي، كما ورد في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (الفقرة ١٤-١٥، لديها احتياجات محددة من المساعدة الخارجية على أساس مؤقت. وتضم مجموعة أخرى البلدان النامية الصغيرة (التي يقل عدد سكانها عن ٠٠٠ ١٥٠ نسمة) التي لا توفر شعبة الأمم المتحدة للسكان بيانات تفصيلية عنها، فضلا عن البلدان المساهمة الصافية في منظومة الأمم المتحدة. وسيخصص ما نسبته ٣-٤ في المائة من الموارد (بصفة مؤقتة) للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية و ٠,٥ في المائة للبلدان الأخرى (بلدان المجموعة ''سين'').

٧ - وفي حين يحدد المقرر ١٥/٩٦ الأنصبة المستهدف تخصيصها لكل مجموعة من مجموعات البلدان، تستخدم معايير إضافية، منها عوامل من قبيل عدد السكان والنمو السكاني، لتوزيع الموارد على فرادى البلدان داخل كل مجموعة. ويحدد مقدار الموارد وطابع المساعدة المقدمة لكل بلد بناء على تقييم شامل لاحتياجات هذا البلد يجري من خلال التقييم السكاني القطري، أو بدرجة متزايدة من خلال التقييم القطري المشترك على نطاق

منظومة الأمم المتحدة بأسرها. ويتقرر مدى التدخل الملائم من جانب صندوق السكان عن طريق عملية تشاورية تشترك فيها جهات من بينها الحكومة، وممثل الصندوق، ومقر الصندوق الرئيسي، وفريق للخدمات التقنية القطرية تابع للصندوق. ويتأثر التقييم، الذي يتم ضمن الإطار الشامل لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، بعوامل أخرى مثل خطة التنمية في البلد المعني نفسه، والمساعدة المقدمة من الجهات المانحة الأخرى، وأحكام إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

## ثانيا – اتجاهات النفقات حسب المجموعة القطرية، ١٩٩٦–١٩٩٩[(١)]

٨ – وقد كفل النظام الحالي لتخصيص الموارد حدوث تحول تدريجي في موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان صوب الحصص المستهدفة التي حددها المقرر ١٥/٩٦، فرفع بذلك الحصة المخصصة من الموارد للبلدان التي تتسم بأدنى مستويات التنمية. ففي عام ١٩٩٥، أي قبل إنشاء النظام الحالي، كانت نسبة ٥٦,٣ في المائة من مجموع النفقات القطرية من نصيب البلدان التي صنفت لاحقا ضمن المجموعة ألف؛ أما في الفترة ١٩٩٦–١٩٩٩، فقد بلغ متوسط حصة تلك البلدان ما نسبته ٦٢,٤ في المائة. وفي عام ١٩٩٩، زادت حصة المجموعة ألف من الموارد إلى أعلى مستوى لها وهو ٦٣,٧ في المائة[(٢)]، مقتربة بذلك من الحصة المستهدفة كما حددها المجلس التنفيذي (انظر الجدول ١). واستنادا إلى هذه الاتجاهات، يبدو أن في المتناول بلوغ حصص الموارد المستهدفة التي حددها المجلس التنفيذي للفئات القطرية في القرار ١٥/٩٦.

### الجدول ١: اتجاه حصص النفقات القطرية حسب مجموعة الأولوية

| المجموعة (عدد البلدان) | الأنصبة المستهدفة حسب القرار ١٥/٩٦ | نفقات عام ١٩٩٥* | | متوسط النفقات السنوية للفترة ١٩٩٦–١٩٩٩ | | نفقات عام ١٩٩٩ | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | في المائة | بملايين الدولارات | في المائة | بملايين الدولارات | في المائة | بملايين الدولارات | في المائة |
| ألف (٦٢) | ٦٧–٦٩ | ١٠٣,٦ | ٥٦,٣ | ١٠٦,١ | ٦٢,٤ | ٩٦,١ | ٦٣,٧ |
| باء (٣٩) | ٢٢–٢٤ | ٦٠,٤ | ٣٢,٩ | ٤٦,٣ | ٢٧,٢ | ٣٦,٩ | ٢٤,٥ |
| جيم (١٢) | ٥–٧ | ١٣,٨ | ٧,٥ | ٧,٣ | ٤,٣ | ٨,٥ | ٥,٦ |
| المجموع الكلي** | ١٠٠ | ١٨٤,٠ | ١٠٠,٠ | ١٧٠,٠ | ١٠٠,٠ | ١٥٠,٩ | ١٠٠,٠ |

* قبل صدور القرار ١٥/٩٦.

** يشمل المبالغ الخاصة بالمجموعتين ''راء'' و ''سين'' غير الممثلتين في الجدول.

(١) يسري نظام التخصيص الحالي على الفترة ١٩٩٦–٢٠٠٠، بيد أن البيانات غير متوافرة عن سنة ٢٠٠٠.

(٢) للاطلاع على نفقات ١٩٩٩، موزعة حسب الفئة القطرية، انظر الوثيقة DP/FPA/2000/15، الاستعراض المالي السنوي لعام ١٩٩٩.

٩ - وتتمثل إيجابية الاتجاه الذي تُجمله الفقرة ٨ بصفة خاصة في أنه تم إنجاز هذا التحول في الموارد خلال فترة تقل عن أربع سنوات، أي أنه جرى في غضون الفترة التي تستغرقها دورة البرمجة لدى الصندوق في المتوسط. وكان هذا التحول في اتجاه الحصص المستهدفة سيصبح أشد وضوحا لولا حالات العجز في الموارد التي عاناها الصندوق وترتب عليها استقطاعات في التمويل. وأثر ذلك بصفة خاصة على بلدان المجموعة ألف نظرا لارتفاع مستوى الموارد المقرر تخصيصه لتلك البلدان.

١٠ - وخلال الفترة من ١٩٩٦ إلى ١٩٩٩، أقر المجلس التنفيذي أربع خطط للعمل. وبلغ التقدير السنوي لإيرادات فترة السنوات الأربع ٣١٦ مليون دولار في المتوسط، وهو مبلغ يتمثل فيه، بالنظر إلى الزخم الذي تمخض عنه المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، توقع إتاحة الموارد بصفة متزايدة للبرامج السكانية وبرامج الصحة الإنجابية. فقدمت إلى المجلس وحظيت بموافقته برامج قطرية جديدة وفقا لهذا المستوى من الموارد وبما يتمشى مع توزيع الحصص فيما بين فئات البلدان على النحو المبين في المقرر ١٥/٩٦. بيد أن إيرادات الصندوق من الموارد العادية تناقصت بشكل مطرد خلال الفترة ١٩٩٦-١٩٩٩، حتى بلغت أدنى مستوى لها وقدره ٢٥٤,٢ مليون دولار في عام ١٩٩٩، هبوطا من أقصى ارتفاع لها وقدره ٣١٢,٦ مليون دولار في عام ١٩٩٥. وبلغ متوسط إيرادات الصندوق السنوية من الموارد العادية على مدى السنوات الأربع ٢٨٢ مليون دولار، وهو ما لا يتجاوز نسبة ٨٩ في المائة من المتوسط المقرر للإيرادات. وعليه فقد خصص للبرامج القطرية الجديدة المعتمدة فيما بين عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٩ موارد تقل عما كان مقررا لها.

١١ - علاوة على ذلك، فإن عددا من بلدان الفئة ألف، بما فيها البلدان التي عانت من القلاقل المدنية أو الكوارث الطبيعية، لم يتوافر لديها القدر الأمثل من القدرة الاستيعابية اللازمة لإنفاق الموارد المقررة وتنفيذ البرنامج القطري على النحو المعتمد له. ويتأثر بناء القدرات المؤسسية في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نموا ومنها عدة أقطار أفريقية، بعدد من العوامل. وتشمل هذه العوامل مناخ السياسات الوطنية؛ والتطور صوب مزيد من التعقيد في البرامج؛ والانتقال من التنفيذ بواسطة الوكالات إلى التنفيذ الوطني؛ والضعف في مجال الإدارة البرنامجية. ويبدو استنادا إلى استعراض للنفقات حسب البلدان على مدى الفترة ١٩٩٦-١٩٩٩ أن الافتقار إلى القدرة الاستيعابية أو قصورها يؤدي بالفعل دورا في الحيلولة دون بلوغ حصة المجموعة ألف من النفقات الأنصبة المستهدفة الموضوعة من قبل المجلس التنفيذي بالكامل، رغم أن النفقات لم تقل بحلول عام ١٩٩٩ سوى ثلاثة في المائة عن الوصول إلى الحصة المستهدفة.

١٢ - وتشكل زيادة القدرة الاستيعابية لبلدان البرنامج أحد المجالات الرئيسية لتركيز الصندوق. وقد اضطلع الصندوق، استجابة لطلب المجلس التنفيذي في المقرر ٢٧/٩٦، بدراسة لزيادة القدرة الاستيعابية واستخدام الموارد المالية في البلدان المستفيدة من برامج الصندوق. وقدمت هذه الدراسة للمجلس في دورته السنوية في عام ١٩٩٨ (الوثيقة DP/FPA/1998/4). واشتملت، بالإضافة إلى مناقشة عدد من مجالات اهتمام الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة في مجموعها، على توصيات محددة بالإجراءات التي يمكن للصندوق اتخاذها. ونتيجة لذلك، اتخذ الصندوق عددا من الخطوات لكفالة تصميم جميع البرامج القطرية الجديدة بحيث تولي اهتماما خاصا للمسائل المتعلقة بالقدرة الاستيعابية.

١٣ - وختاما، من الجدير بالملاحظة أن المجلس التنفيذي، تمكينا للصندوق من الوفاء بالتزامه المالي إزاء البرامج القطرية الموافق عليها في السنوات السابقة على ١٩٩٦، أوصى في الفقرة ٨ من المقرر ١٥/٩٦ بأن يجري نقل الموارد إلى الحصص المستهدفة على مراحل، مع مراعاة كل من المرحلة التي بلغتها دورة المساعدة الجارية وحالة التنفيذ البرنامجي في فرادى البلدان.

## ثالثا - استعراض أداء البلدان في تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

١٤ - واضطلع خلال العامين ١٩٩٨ و ١٩٩٩ باستعراض لقدرة البلدان على الوفاء بأهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. واتسمت هذه العملية، التي يطلق عليها مؤتمر السكان والتنمية + ٥، بمشاركة واسعة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها وباشتراك طائفة عريضة من الحكومات ومنظمات المجتمع المدني. وانتهى استعراض مؤتمر السكان والتنمية + ٥ إلى أنه تم إحراز كثير من التقدم في تنفيذ توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في المؤتمر في عام ١٩٩٤. وأُحرز التقدم بصفة خاصة في تعديل محور تركيز السياسات والاستراتيجيات لأخذ برنامج عمل القاهرة في الاعتبار. فقد اتخذ كثير من البلدان خطوات لدمج الشواغل السكانية في استراتيجياتها الإنمائية، وأجرت تغييرات على السياسات والتشريعات و/أو المؤسسات وذلك في مجالات السكان والتنمية والصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية. وانتهج عدد من البلدان إزاء الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة نهجا يستند إلى الحقوق. وجار اتخاذ خطوات لتوفير الخدمات الشاملة في بلدان كثيرة، مع زيادة التشديد على نوعية الحياة. ويدل الاستخدام المتزايد لأساليب تنظيم الأسرة على زيادة سبل الوصول إلى خدمات تنظيم الأسرة. وقد اتخذ كثير من البلدان خطوات لتعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، والتصدي لشواغل الصحة الإنجابية للمراهقين. وواصل معدل الوفيات هبوطه في معظم البلدان. وأدى تفويض مسؤوليات الحكم للمستويات الأدنى، وتحسين الشفافية في مجال الحكم، والتسليم بالدور الهام الذي يضطلع به المجتمع المدني، وتوسيع نطاق نشاط رابطات المتطوعين أيضا إلى تيسير تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

١٥ - بيد أن التنفيذ الكامل لبرنامج العمل أمر بعيد، والتقدم نحوه يسير بخطى غير منتظمة. فليست جميع البلدان متمتعة بالوسائل المالية والموارد البشرية اللازمة لتحقيق أهداف مؤتمر السكان والتنمية. وبعضها يفتقر إلى الالتزام السياسي اللازم. ونتيجة لذلك، ما زال بعض البلدان في المراحل المبكرة جدا من تنفيذ برنامج العمل. وكما سلفت الإشارة، فقد ترتب على الأزمات المالية الحادة، والكوارث الطبيعية، والقلاقل الاجتماعية، والصراعات والاضطرابات المدنية في بعض بقاع العالم عواقب رئيسية فيما يتعلق بالصحة والتنمية، وأثرت تأثيرا ضارا على قدرة تلك البلدان على تحقيق أهداف مؤتمر السكان والتنمية. وما زالت أفقر شرائح المجتمع في كثير من البلدان تعيش دون سبل الوصول الكافية إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية. ومن الواضح أن العمل الباقي أكبر مما تم إنجازه بكثير.

١٦ - ويتجلى التقدم الذي أحرزته البلدان النامية صوب تحقيق أهداف مؤتمر السكان والتنمية في درجة بلوغ هذه البلدان المستويات الدنيا التي تشكل جزءا من نظام تخصيص موارد الصندوق الذي أقره المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٦. وقد حُددت مستويات دنيا للمؤشرات في كل من ثلاثة مجالات رئيسية هي: توفير الصحة الإنجابية، وتخفيض الوفيات، وتعميم التعليم، وخاصة تعليم البنت. واختيرت المؤشرات لأن كلا منها يقيس أحد الأبعاد الهامة للأهداف الثلاثة ولأن لها تعاريف موحدة، ولتوافر البيانات ذات الصلة بصفة عامة من المصادر الدولية المعترف بها عن جميع البلدان النامية، ولاستنادها إلى معلومات حديثة العهد قابلة للمقارنة. وفيما يلي بيان المؤشرات السبعة والمستويات الدنيا التي وقع عليها الاختيار لإدراجها في نهج تخصيص الموارد في عام ١٩٩٦:

- نسبة الولادات التي يشرف عليها موظفون صحيون مدربون ٦٠ في المائة أو أكثر
- معدل انتشار وسائل منع الحمل ٥٥ في المائة أو أكثر
- نسبة السكان الحاصلين على الخدمات الصحية الأساسية ٦٠ في المائة أو أكثر
- معدل وفيات الرضع ٥٠ وفاة أو أقل لكل ١ ٠٠٠ مولود حي
- معدل الوفيات النفاسية ١٠٠ وفاة أو أقل لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي
- معدل الالتحاق الإجمالي للإناث في المرحلة الابتدائية ٧٥ في المائة أو أكثر من اللائقات لهذه المرحلة
- معدل إلمام الراشدات بالقراءة والكتابة ٥٠ في المائة أو أكثر

١٧ - ويمكن مقارنة المجموعة الأصلية من المؤشرات السبعة والمستويات الدنيا لمؤتمر السكان والتنمية الواردة خطوطها العريضة في الوثيقة DP/FPA/1996/15 بالبيانات الحالية

للحصول على صورة للتقدم الذي تم إحرازه منذ عام ١٩٩٦. ويُظهر هذا التحليل بعض الإنجازات حيث أن عددا من البلدان يبلغ مجموعه ١٣ بلدا سينتقل إما من الفئة ألف إلى الفئة باء أو من الفئة باء إلى الفئة جيم[٣]. وفي الوقت نفسه، لن ينتقل من ''باء'' إلى ''ألف'' سوى بلد واحد. وفي هذا دليل على أن شيئا من التقدم قد أحرز في السنوات الأربع الأخيرة صوب تحقيق أهداف مؤتمر السكان والتنمية.

١٨ - وقد أُجري تحليل تفصيلي حسب المؤشرات من أجل مقارنة متوسط عدد الدول النامية التي استوفت المستوى الأدنى اللازم لكل مؤشر في عام ١٩٩٦ بمتوسط عدد الدول النامية التي استوفت المستوى الأدنى للمؤشرات نفسها بعد ذلك بأربعة أعوام. وأسفر هذا التحليل أيضا عن تقدم البلدان بصفة عامة صوب تحقيق أهداف مؤتمر السكان والتنمية في الفترة بين ١٩٩٦ و ١٩٩٩. ففي حين استوفى كل بلد نام في عام ١٩٩٦ ما نسبته ٤٣ في المائة من المستويات الدنيا، في المتوسط، ارتفع هذا المتوسط لتبلغ نسبته ٤٩ في المائة في عام ١٩٩٩. ويدل هذا بوجه عام على أن البلدان النامية قد قطعت نصف الطريق إلى تحقيق أهداف المؤتمر.

١٩ - ويشدد هذا الاستعراض لأداء البلدان في الفترة بين ١٩٩٦ و ١٩٩٩ أيضا على أهمية البيانات الجيدة النوعية، الحديثة، القابلة للمقارنة. فمن العسير للغاية تقييم التقدم المحرز في تحقيق النتائج بدون بيانات من هذا القبيل. ويلزم أن تستهدف استراتيجيات الدعوة واضعي السياسات على كل من الصعيدين الدولي والوطني لإذكاء الوعي بأهمية البيانات والمؤشرات، والمساعدة في إنشاء ثقافة تستند إلى الأدلة في صنع القرار، وكفالة بناء القدرة اللازمة لجمع البيانات وتحليلها والإبلاغ بها على الصعيد القطري. وينبغي أن تستهدف استراتيجيات الدعوة المذكورة أيضا الجهات المانحة على وجه التحديد من أجل كفالة قدر أكبر من الدعم لأنشطة جمع البيانات، ورفع درجة الوعي بما يمكن أن ينشأ من مضاعفات مترتبة على السياسات ومن مفارقات في توزيع الموارد ما لم تستند القرارات إلى بيانات حديثة وموثوقة.

## رابعا - نهج مستكمل لتوزيع الموارد على البرامج القطرية

٢٠ - أجري استعراض للنظام الحالي في توزيع الموارد بهدف استكمال المنهجية من أجل تبين ما إذا كانت المؤشرات والمستويات الدنيا القائمة ما زالت صالحة وتحديد المؤشرات الجديدة التي يلزم إدراجها انعكاسا للنقط المرجعية الجديدة الناشئة عن عملية مؤتمر السكان والتنمية + ٥. وركز الاستعراض أيضا على مدى توافر البيانات وقيم درجة التوافق في الآراء

(٣) لا يسلط الضوء هنا إلا على التغييرات التي تطرأ فيما بين المجموعات ألف وباء وجيم.

بشأن المؤشرات والمستويات الدنيا في نطاق منظومة الأمم المتحدة. ورُئي من الضروري أن تقيس المؤشرات المنتقاة على نحو موضوعي المسافة اللازم قطعها للوصول إلى هدف كل منها، وأن تكون لها تعاريف موحدة، وأن تتمشى مع آخر التطورات، وأن تكون متاحة بسهولة عن جميع البلدان النامية، وأن تُستمد من مصادر تحظى بالتقدير دوليا.

٢١ - وانتهت عملية الاستعراض إلى وجوب الإبقاء على خمسة من المؤشرات الأصلية في النظام المستكمل لتوزيع الموارد، وهي: (أ) الولادات على أيدي مشرفين مدربين؛ (ب) معدل انتشار وسائل منع الحمل؛ (ج) معدل وفيات الرضع؛ (د) معدل الوفيات النفاسية؛ (هـ) معدل إلمام الراشدات بالقراءة والكتابة. فقد عبرت هذه المؤشرات بشكل مرض عن أحد الأبعاد الهامة لكل هدف من أهداف مؤتمر السكان والتنمية وكانت فعالة في قياس التقدم الذي أحرزته البلدان في سعيها لتحقيق أهداف المؤتمر وفي تصنيف البلدان المستحقة لدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان حسب درجات احتياجها لأنواع معينة من المساعدة.

٢٢ - وحُذف من القائمة أحد المؤشرات السبعة الأصلية لمؤتمر السكان والتنمية، وهو نسبة السكان الحاصلين على الخدمات الصحية الأساسية، وذلك لعدم توافر القيم المستكملة بسهولة بالنسبة لجميع البلدان ولأن التعريف الإجرائي لهذا المؤشر قيد الاستعراض من جانب الوكالات الدولية.

٢٣ - كما حُذف مؤشر أصلي ثان من مؤشرات مؤتمر السكان والتنمية المدرجة في المنهجية، وهو معدل الالتحاق الإجمالي للإناث في المرحلة الابتدائية. فقد أظهرت التجربة أن هذا المؤشر، بما أنه لا يدخل في الاعتبار معدلات تسرب البنات العالية في المرحلة الابتدائية بالبلدان النامية، فهو يركز بصورة أكبر على الاتجاهات السابقة في التسجيل بدلا من التركيز على التقدم المتوقع والمستدام في التعليم. وأظهر التحليل أيضا الارتباط الوثيق بين هذا المؤشر وغيره من مؤشرات مؤتمر السكان والتنمية التي وقع عليها الاختيار، بدرجة تجعل استبعاده من المنهجية عديم التأثير في تصنيف البلدان. ويُقترح لذلك مؤشر بديل، هو النسبة الصافية للالتحاق بالثانوي (النسبة بين نسبتي التحاق الإناث والذكور بالمرحلة الثانوية)، يأخذ بعين الاعتبار البُعد المتعلق بالمساواة الجنسانية على وجه التحديد.

٢٤ - وتمثلت الخطوة التالية لعملية الاستعراض في كفالة تمثيل المنهجية المستكملة بشكل كاف للنقط المرجعية الجديدة لقياس التقدم المحرز صوب تحقيق أهداف مؤتمر السكان والتنمية المتفق عليها خلال الدورة الاستثنائية الحادية والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة في ''الإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية''. وساعدت كل من شعبة الأمم المتحدة للسكان والشعبة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة على كفالة تمثيل المؤشرات والمستويات الدنيا الجديدتين على السواء بالشكل الملائم لوثيقة ''الإجراءات الأساسية'' الصادرة عن مؤتمر السكان والتنمية + ٥.

٢٥ - وتشمل المجالات الرئيسية التي حددها مؤتمر السكان والتنمية + ٥ بوصفها تتطلب تضافرا في العمل، في جملة أمور، ما يلي:

(أ) تفشي وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وهو أهم العوامل المؤثرة على معدلات الوفيات في الأجل القصير. فقد خفض هذا الوباء معدلات النمو السكاني في عدد من بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى بدرجة كبيرة وتسبب في تكاليف اجتماعية هائلة. ويقدر أن نسبة ٩٥ في المائة من المصابين بالإيدز حاليا يعيشون في البلدان النامية.

(ب) احتياجات المراهقين في مجال الصحة الإنجابية والجنسية. يبلغ عدد من تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة أكثر من بليون نسمة حاليا، وهو أكبر عدد من الناس في هذه الفئة العمرية في تاريخ البشرية. وكثير من هؤلاء الشباب عرضة لخطر حالات الحمل غير المرغوب فيه، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والأمراض المنقولة عن طريق الجنس و/أو الاستغلال الجنسي.

(ج) التفاوتات بين الجنسين، وخاصة في مجال التعليم. دعا استعراض مؤتمر السكان والتنمية + ٥ البلدان إلى تعزيز حقوق المرأة والبنت. وقد تحققت إنجازات كثيرة في هذا المجال منذ مؤتمر القاهرة، غير أن ما يلزم عمله لمواجهة المخاطر الجديدة والفوارق المستمرة أكبر مما تحقق بكثير.

٢٦ - ولا تتعرض مؤشرات مؤتمر السكان والتنمية السبعة في التصنيف الراهن للبلدان تحديدا لهذه المجالات الثلاثة. ولضمان تمثيل نظام توزيع الموارد للشواغل الناشئة والأولويات المتفق عليها دوليا، يقترح صندوق السكان أن يضاف إليها المؤشرات التالية:

(أ) نسبة المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الأحياء إلى الفئة السكانية التي تتراوح أعمارها بين ١٥-٢٤ سنة[٤]؛

(ب) معدل الخصوبة بين المراهقات؛

(ج) النسبة الصافية للالتحاق بالثانوي.

٢٧ - ويقدم الجدول التالي ملخصا للمؤشرات المستخدمة في المنهجية المستكملة والمستويات الدنيا لكل منها، وأهدافها. (للاطلاع على التعاريف والمصادر، انظر المرفق).

---

(٤) في اجتماع عقدته وكالات الأمم المتحدة في تموز/يوليه ٢٠٠٠ بشأن مؤشرات الرصد العالمي المتعلقة بالصحة الإنجابية، حدد الخبراء النسبة المئوية للنساء الحوامل اللائي تتراوح أعمارهن بين ١٥-٢٤ سنة المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية بوصفها أحد المؤشرات الرئيسية. بيد أن البيانات الخاصة بهذا المؤشر لا يجري الإبلاغ عنها بشكل موحد من جانب البلدان، في حين أن البيانات اللازمة للمؤشر المقترح متاحة على نطاق واسع عن طريق برنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) على الصعيد القطري.

**الجدول ٢: المؤشرات والمستويات الدنيا للنهج المستكمل لتخصيص الموارد**

| الهدف | المؤشر | المرجع | المستوى الأدنى |
|---|---|---|---|
| توفير خدمات الصحة الإنجابية | – الولادات بإشراف معاونين مدربين | مؤتمر السكان والتنمية | ٦٠ في المائة أو أكثر |
| | – معدل انتشار وسائل منع الحمل | مؤتمر السكان والتنمية | ٥٥ في المائة أو أكثر |
| | – نسبة السكان من الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة المصابين بالإيدز | مؤتمر السكان والتنمية + ٥ | ١٠ في المائة أو أقل |
| | – معدل خصوبة المراهقات | مؤتمر السكان والتنمية + ٥ | ٦٥ أو أقل لكل ١ ٠٠٠ امرأة في السن ١٥-١٩ سنة |
| تخفيض الوفيات | – معدل وفيات الرضع | مؤتمر السكان والتنمية | ٥٠ وفاة أو أقل لكل ١ ٠٠٠ مولود حي |
| | – معدل الوفيات النفاسية | مؤتمر السكان والتنمية | ١٠٠ وفاة أو أقل لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي |
| تعميم التعليم الابتدائي | معدل إلمام الراشدات بالقراءة والكتابة | مؤتمر السكان والتنمية | ٥٠ في المائة أو أكثر |
| التوازن الجنساني في مجال التعليم | النسبة الصافية للالتحاق بالثانوي | مؤتمر السكان والتنمية + ٥ | ١٠٠ في المائة أو أكثر |

٢٨ - وعلى غرار النهج الذي اعتُمد في عام ١٩٩٦، لا تأخذ المنهجية المقترحة في الاعتبار لدى تصنيف البلدان سوى البلدان النامية. ومن البلدان التي تدرجها الأمم المتحدة في عداد ''النامية'' مجموعتان من البلدان تحالان تلقائيا إلى الفئة سين (''بلدان أخرى''). وتتألف أولى هاتين المجموعتين من البلدان المساهمة الصافية[٥]. أما المجموعة الثانية فمكونة من البلدان التي يبلغ تعداد سكانها ١٥٠ ٠٠٠ نسمة أو أقل. وتعامل البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية (المجموعة راء) بشكل منفصل عن البلدان النامية اقتداء بالممارسة الحالية للأمم المتحدة.

٢٩ - وتصنف البلدان النامية الباقية في المجموعات ألف أو باء أو جيم وفقا للعدد المستوفى من المستويات الدنيا للمؤشرات المختارة ونصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي. فيُدرج ضمن القائمة ألف أي بلد يقتصر استيفاؤه على المستويات الدنيا بالنسبة للمؤشرات التي تتراوح بين صفر و ٤ ويقل نصيب الفرد السنوي من الناتج القومي الإجمالي عن ٩٠٠ دولار. وتدرج أقل البلدان نموا[٦] في المجموعة ألف تلقائيا. أما البلدان النامية التي تستوفي المستويات

(٥) على النحو الوارد في وثيقة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي DP/2000/17، ''ترتيبات البرمجة الجديدة''.

(٦) كما حددتها لجنة السياسات الإنمائية التابعة لإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية في المنشور E.OO.II.A.4.

الدنيا بالنسبة للمؤشرات التي تتراوح بين ٥ و ٦ أو التي يبلغ نصيب الفرد السنوي من الناتج القومي الإجمالي فيها ٩٠٠ دولار[٧] أو أكثر فتصنف بوصفها من بلدان المجموعة باء. وأخيرا، تصنف البلدان النامية التي تحقق المستويات الدنيا بالنسبة للمؤشرات التي تتراوح بين ٧ و ٨ ضمن المجموعة جيم. ومن شأن استكمال المنهجية بحيث تقوم على ٨ بدلا من ٧ مؤشرات أن يستتبعه تنقيح طفيف لمعايير التصنيف الحالية. وتظل طبيعة المساعدة التي يقدمها صندوق السكان لكل مجموعة كما هي على النحو الوارد في الوثيقة DP/FPA/1996/15 والذي أقره المجلس من خلال المقرر ١٥/٩٦.

٣٠ - ومجموعة المؤشرات الثمانية المستكملة متوافقة مع مجموعة المؤشرات المختارة في سياق الإطار التمويلي المتعدد السنوات لصندوق الأمم المتحدة للسكان[٨] من حيث أنها تعبر بطريقة فعالة عن أهداف الصندوق التنظيمية، وهي: (أ) أن يتسنى لجميع الأزواج والأفراد التمتع بحياة إنجابية طيبة، بما فيها تنظيم الأسرة والصحة الجنسية، طيلة حياتهم؛ (ب) أن يوجد توازن بين الديناميات السكانية وبين التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛ (ج) أن تتحقق المساواة الجنسانية وتمكين المرأة. وكما هو الحال في النظام الراهن، يولي النظام المستكمل المقترح ثقلا إضافيا للبعد المتعلق بالصحة الإنجابية، تمشيا مع أولويات البرمجة التي وضعها المجلس التنفيذي في المقرر ١٥/٩٥ واعتُمدت في المقرر ١١/٢٠٠٠. ويتجلى نوع الجنس أيضا في مجموعة المؤشرات بوصفه من الشواغل المشتركة بين القطاعات.

٣١ - وأُبقي على المستويات الدنيا لمؤشرات مؤتمر السكان والتنمية الخمسة المحتفظ بها من نظام التصنيف الحالي عند نفس قيمها في تصنيف عام ١٩٩٦. وقد أظهر استعراض المنهجية أنه، رغم إحراز عدد من البلدان بعض التقدم، لم تكن لدى كثير من البلدان الأخرى حتى سنة ٢٠٠٠ القدرة على استيفاء المستويات الدنيا الموضوعة في ١٩٩٦. وهي لذلك ما زالت أهدافا يتعين تحقيقها بحلول عام ٢٠٠٥. أما المؤشرات الثلاثة الجديدة التي تتناول مجالات رئيسية جديدة، فقد وُضعت مستوياتها الدنيا لعام ٢٠٠٥ أيضا بالاستناد إلى الأهداف الكمية التي حددتها الدورة الاستثنائية الحادية والعشرون للجمعية العامة للأمم المتحدة وإلى أداء البلدان النامية في الآونة الأخيرة.

٣٢ - ويتمثل النتاج الرئيسي للنظام المستكمل بمؤشراته الجديدة في تصنيف منقح للبلدان يرد ملخص نتائجه في الجدولين ٣ و ٤ واقتُرحت تغييرات في تصنيف ٢١ بلدا، منها ١٣ بلدا تتقدم من ''ألف'' إلى ''باء'' أو من ''باء'' إلى ''جيم''، و ٤ بلدان تنتقل من ''باء''

(٧) نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي لعام ١٩٩٨ كما حدده البنك الدولي. وقد جرى تحديث المستوى الأدنى للدخل من ٧٥٠ دولارا إلى ٩٠٠ دولار تمشيا مع الفقرة ٥ من المقرر ٢/٩٩ الصادر عن المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن الترتيبات اللاحقة في مجال البرمجة.

(٨) الوثيقة DP/FPA/2000/16.

إلى ''ألف'' أو من ''جيم'' إلى ''باء''[٩]، و ٤ بلدان تنتقل إلى الفئة سين ''بلدان أخرى'' (ثلاثة من ''جيم''، وبلد واحد من ''باء'').

## الجدول ٣: التغيير في تصنيف البلدان

| الفئة | عدد البلدان في التصنيف الحالي | عدد البلدان في التصنيف المستكمل | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | المجموع | عدد المنقول من الفئة الحالية | | |
| | | | ألف | باء | جيم |
| ألف | ٦٢* | ٦٢ | ٥٩* | ٣ | – |
| باء | ٣٩ | ٢٧ | ٣ | ٢٣ | ١ |
| جيم | ١٢ | ٢٠ | – | ١٠ | ١٠ |
| المجموع الفرعي | ١١٣ | ١٠٩ | | | |
| سين | ٣٧ | ٤١ | – | ٣** | ١*** |
| راء | ٢٧ | ٢٧ | – | – | – |
| المجموع | ١٧٧ | ١٧٧ | | | |

* تشمل تيمور الشرقية، وهي غير مدرجة في تصنيف ١٩٩٦.

** يرجع التغيير بالنسبة لأحد هذه البلدان إلى إدراجه في قائمة البلدان المساهمة الصافية؛ وبالنسبة لبلدين منها إلى عدد السكان (أقل من ٠٠٠ ١٥٠).

*** يعزى التغيير في التصنيف إلى إدراجه في قائمة البلدان المساهمة الصافية.

## الجدول ٤: ملخص لتصنيف البلدان المقترح للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥، حسب المناطق

| المنطقة | التصنيف المقترح | | | |
|---|---|---|---|---|
| | ألف | باء | جيم | المجموع |
| أفريقيا | ٣٨ | ٥ | ١ | ٤٤ |
| البلدان العربية | ٥ | ٥ | ٤ | ١٤ |
| آسيا | ١٧ | ٥ | ٦ | ٢٨ |
| أمريكا اللاتينية | ٢ | ١٢ | ٩ | ٢٣ |
| المجموع | ٦٢ | ٢٧ | ٢٠ | ١٠٩ |

(٩) من مجموع البلدان الثلاثة التي ينجم عن تطبيق المنهجية إعادة تصنيفها من ''باء'' إلى ''ألف''، ينتقل بلد واحد إلى الفئة ''ألف'' لأنه رغم بقاء قيم مؤشراته دون المستويات الدنيا كما كانت سابقا، فقط هبط نصيب الفرد من إجمالي ناتجه القومي لتوه عن المستوى الأدنى المقدر بمبلغ ٩٠٠ دولار. ويعاد تصنيف البلدين الآخرين بوصفهما في الفئة ''ألف'' نظرا لأن البيانات الحالية تشير إلى تحقيقهما ٤ مستويات أو أقل من المستويات الدنيا المقترحة وإلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي فيهما عن ٩٠٠ دولار.

٣٣ - ويظهر من نتائج المنهجية المستكملة انخفاض عام في عدد البلدان الواقعة في المجموعة باء وزيادة مناظرة في عدد بلدان المجموعة جيم. ويدل هذا على أن نطاق المساعدة التي يقدمها الصندوق سيصبح بالتدريج أكثر تركيزا في المستقبل. ويتمثل الاختلاف بين المساعدة المطلوبة لبلدان الفئة باء والمطلوبة لبلدان الفئة جيم في أن بلدان ''جيم'' تستدعي مزيدا من تركيز الجهود على مواجهة مسألة مواضيعية معينة أو تفاوت إقليمي معين عما تستدعيه البلدان المصنفة ضمن المجموعة باء. وبهذه الزيادة في عدد بلدان ''ألف'' و ''جيم'' والنقص في عدد بلدان ''باء''، يشير التصنيف الجديد إلى أن من المتوقع في المستقبل أن يوفر الصندوق دعما متزايد التركيز من الجهة المواضيعية و/أو الجغرافية للبلدان النامية التي لا تقع ضمن الفئة ألف، وذلك مع مواصلته تقديم قدر لا يتغير من الدعم النوعي والكمي لصالح بلدان ''ألف''.

٣٤ - وختاما، يشير تحليل أداء نظام التصنيف الحالي إلى نجاح هذا النظام في كفالة تخصيص الموارد بالقدر الملائم للبلدان التي تبعد أكثر من غيرها عن تحقيق أهداف مؤتمر السكان والتنمية والتي تتمتع بأدنى مستويات النمو. وستكفل المنهجية المنقحة أيضا تجلي استعراض مؤتمر السكان والتنمية + ٥ بشكل كاف في نظام تخصيص موارد الصندوق.

## خامسا - الموارد

٣٥ - وقد وافق المجلس التنفيذي في المقرر ٩/٢٠٠٠ على أول إطار تمويلي متعدد السنوات للصندوق عن الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣، وهو إطار متماسك يستند إلى نتائج تنظيمية محددة تحديدا واضحا وإلى مجموعة من المؤشرات اللازمة لتوجيه مسار التقدم صوب تحقيق تلك النتائج. ومن الجدير بالملاحظة أن نظام تخصيص الموارد المقترح لا يشكل إطارا لرصد النتائج على الصعيد التنظيمي، فهذا هو القصد من الإطار التمويلي المتعدد السنوات، وإنما يشكل أداة أساسية لتخصيص موارد الصندوق للبرامج القطرية. يضاف إلى ذلك أن عوامل أخرى تدخل في الحسبان لدى تحديد كيفية توزيع الموارد على فرادى البلدان، ومنها عدد السكان ومعدل النمو السكاني ومدى توافر المساعدة الخارجية المقدمة من الجهات المانحة الأخرى إن وجدت.

٣٦ - ويعرض الجدول التالي الحصة الحالية والمقترحة من الموارد حسب فئات البلدان بناء على نهج تخصيص الموارد الساري اعتبارا من عام ١٩٩٦ والمنهجية المستكملة المقترحة في هذا التقرير. ويُقترح في العمود الأخير من الجدول حصة من الموارد لكل من الفئات ألف وباء وجيم. وتستند هذه الحصة إلى التوزيع المقترح للبلدان من خلال المنهجية المستكملة فضلا عن اتجاهات الإنفاق الماضية والحاجة إلى كفالة الانتقال التدريجي في التعديلات التي

تطرأ على الموارد من التصنيف القطري لعام ١٩٩٦ الساري حاليا إلى التصنيف المستكمل. ويعزى التحول الطفيف في الموارد من ''باء'' إلى ''جيم'' للزيادة في عدد بلدان ''جيم'' والانخفاض في عدد بلدان ''باء''. وفيما يتعلق ببلدان المجموعة ''سين''، يُقترح منح ''فترة سماح'' تمتد من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٥ للبلدان الوافدة إلى هذه المجموعة تتلقى خلالها التمويل بالمستوى القائم على تصنيف ١٩٩٦. ويتمشى هذا مع روح مقرر المجلس التنفيذي ٢/٩٩ بشأن الترتيبات اللاحقة في مجال البرمجة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد طرأت زيادة على الحصة المقترحة لبلدان المجموعة ''سين'' لتلبية الحاجة من الموارد التي تتطلبها هذه البلدان الجديدة في المجموعة ''سين'' خلال فترة السماح المقترحة.

**الجدول ٥: الحصة الحالية والمقترحة من الموارد حسب الفئة القطرية**

| | التصنيف الحالي للبلدان | | | تصنيف البلدان المستكمل للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥ | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الفئات | البلدان | الحصة السكانية[أ] في المائة | الحصة الحالية المستهدفة من الموارد (المقرر ١٥/٩٦) في المائة | البلدان | الحصة السكانية في المائة | الحصة المستهدفة[ب] المقترحة من الموارد في المائة |
| ألف | ٦٢[ج] | ٤٥ | ٦٧-٦٩ | ٦٢ | ٤٦ | ٦٧-٦٩ |
| باء | ٣٩ | ٢٤ | ٢٢-٢٤ | ٢٧ | ١٩ | ١٩-٢١ |
| جيم | ١٢ | ٣١ | ٥-٧ | ٢٠ | ٣٥ | ٧-٩ |
| المجموع | ١١٣ | ١٠٠ | ١٠٠[د] | ١٠٩ | ١٠٠ | ١٠٠[هـ] |

(أ) كما في الجدول ٤، الوثيقة DP/FPA/1996/15.

(ب) الأنصبة المستهدفة المقترحة من الموارد تحافظ على المرونة المنصوص عليها في المقرر ١٥/٩٦.

(ج) تشمل تيمور الشرقية، التي لم تكن مدرجة في تصنيف عام ١٩٩٦.

(د) يشمل النظام الحالي ما نسبته ٣-٤ في المائة مخصصة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية (''راء'') وما نسبته ٠,٥ في المائة للبلدان الأخرى (''سين'') غير الواردة في هذا الجدول.

(هـ) يشمل النظام المقترح ما نسبته ٣-٤ في المائة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية (''راء'') وما نسبته ١,٥ في المائة للبلدان الأخرى (''سين'') غير الواردة في هذا الجدول.

## سادسا - العناصر اللازمة لاتخاذ قرار

٣٧ - قد يرغب المجلس التنفيذي في أن:

(أ) **يحيط علما** بالتقرير المتعلق بالاستعراض الذي يجري كل خمس سنوات لنهج تخصيص موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان للبرامج القطرية (الوثيقة DP/FPA/2000/14)؛

(ب) **يوافق** على نهج تخصيص الموارد الذي يتضمنه التقرير، بما في ذلك المؤشرات والمستويات الدنيا لتحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، فضلا عن المؤشرات التي تتناول الإجراءات الرئيسية اللازمة لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر على النحو الوارد في قرار الجمعية العامة دإ-٢/٢١؛

(ج) **يؤكد من جديد** إجراء تصنيف البلدان في المجموعات ألف وباء وجيم على النحو الوارد في التقرير ويوافق على الحصص النسبية من الموارد المذكورة في الجدول ٥ من التقرير؛

(د) **يؤكد أيضا من جديد** تخصيص نسبة تتراوح بين ٣ و ٤ في المائة من موارد البرامج القطرية بصفة مؤقتة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وتخصيص ما نسبته ١.٥ في المائة للبلدان الأخرى؛

(هـ) **يوصي** بأن يتسم توزيع الموارد على فرادى البلدان بالمرونة وبأن يتمشى مع الفقرة ٧ أعلاه ومع الفرع المعنون ''الموارد'' في التقرير؛

(و) **يطلب** إلى المدير التنفيذي إجراء استعراض آخر بعد خمس سنوات لنظام تخصيص الموارد، بما في ذلك تقييم المؤشرات ومستوياتها الدنيا، وتقديم تقرير بشأنه إلى المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٥.

# مرفق: المؤشرات والموارد للمنهجية المستكملة لتخصيص الموارد (٢٠٠١-٢٠٠٥)

| المؤشر | التعريف/المصدر |
|---|---|
| الولادات التي يشرف عليها معاونون مدربون | يستند هذا المؤشر إلى التقارير الوطنية عن نسبة الولادات التي يشرف عليها ''موظفون صحيون مدربون أو معاونون مدربون: أطباء (متخصصون أو غير متخصصين) و/أو أشخاص لديهم مهارات القابلة التقليدية يستطيعون تشخيص مضاعفات الولادة وإدارتها فضلا عن إجراء الولادات الطبيعية''. البيانات مستمدة من أحدث سنة متوافرة. |
| | منظمة الصحة العالمية. |
| نسبة انتشار وسائل منع الحمل | نسبة النساء المتزوجات اللائي في عمر الإنجاب (تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٤٩ سنة) ممن تستخدمن حاليا أية وسيلة من وسائل منع الحمل. |
| | شعبة الأمم المتحدة للسكان، Levels and Trends of Contraceptive Use as Asessed in 1998 (1999). |
| نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) | نسبة الشباب (ذكورا وإناثا، في سن ١٥-٢٤) الذين ثبتت بالتحليل إصابتهم بالفيروس. |
| | برنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، جدول تقديرات الإصابة بالإيدز في بلدان محددة، يونيه ٢٠٠٠. |
| معدل خصوبة المراهقات | عدد المواليد الأحياء للنساء اللائي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ١٩ سنة. |
| | البيانات مستمدة من أحدث سنة متوافرة. |
| | شعبة الأمم المتحدة للسكان، World Population Monitoring, 2000 (قيد الإعداد). |
| معدل وفيات الرضع | يعرّف هذا المؤشر بأنه عدد الوفيات في السنة من الأطفال الرضع الذين تقل أعمارهم عن سنة واحدة مقسوما على عدد المواليد الأحياء في السنة، ويعبّر عنه في العادة كنسبة في الـ ٠٠٠ ١. |
| | البيانات مستمدة من أحدث سنة متوافرة. |
| | شعبة الأمم المتحدة للسكان، World Population Prospects: The 1998 Review. |
| معدل الوفيات النفاسية | العدد السنوي من الوفيات النفاسية مقسوما على عدد المواليد الأحياء، ويعبر عنه في العادة كنسبة في الـ ٠٠٠ ١٠٠. |
| | البيانات مستمدة من أحدث سنة متوافرة. |
| | البنك الدولي، World Development Indicators, 2000. |

| المؤشر | التعريف/المصدر |
|---|---|
| معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين النساء الراشدات | نسبة النساء البالغات من العمر ١٥ سنة أو أكثر القادرات على القراءة والكتابة.<br>أحدث بيانات متوافرة.<br>اليونسكو، مجموعة Education for All Status and Trends. |
| المعدل الصافي للالتحاق بالثانوي | قيد الإناث من الفئة العمرية اللائقة للالتحاق بالمرحلة الثانوية معبرا عنه كنسبة مئوية من معدل قيد الذكور، ١٩٩٧.<br>صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، Targets and Indicators: 2000، مبني على بيانات لعام ١٩٩٩ مستمدة من اليونسكو. |
| نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي | نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي هو عن عام ١٩٩٨، ومستمد من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠، استنادا إلى بيانات البنك الدولي (طريقة أطلس البنك الدولي). |